فَصْلُ (لَوْ[1])

إنما ذكر (**لو**) عقب هذا الباب لأنها تكون شرطية كإن، ومع كونها حرف امتناع هي أيضاً شبيهة بأدوات الشرط في احتياجها إلى جواب، ولما كانت لو تكون حرف شرط وحرف تمن ومصدر بقلبه على مراده فقال:

٧١٠-لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيَ وَيَقِل إيلاؤُهَا مُسْتَقْبَلا لَكِنْ قُبِلْ

يعني: أن (**لو**) حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى، وتسمى (**لو**) هذه امتناء لأنها تدل في الغالب على امتناع الشيء لامتناع غيره نحو: لو قام زيد لقام عمرو،

---

(١) هذا هو القسم الأول من قسمي الشرطية، وهي الامتناعية. يعني: أن لو الامتناعية حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها، ويلزم كون شرطها محكوما بامتناعه؛ إذ لو قُدر حصوله لكان الجواب كذلك، و لم تكن للتعليق في المعنى، بل للإيجاب، فتخرج عن معناها.

وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعا على كل تقدير؛ لأنه قد يكون ثابتا مع امتناع الشرط، كقوله: "نعم المرءُ صهيبٌ لو لم يخف الله لم يَعْصه". ولكن الأكثر أن يكون ممتنعا، فلذلك كان قولهم: لو حرف امتناع لامتناع عبارة ظَاهرها الفسادَ؛ لأنها تقتضي كون الجواب ممتنعا في كل موضع، وليس كذلك.

والحاصل: أن لو تدل على امتناع شرطها، وعلى كونه مستلزما لجوابها، ولا يتعرض لامتناع الجواب في نفس الأمر ولا لثبوته، قال في شرح الكافية: العبارة الجيدة في لو أن يقال: حرف يدل على امتناع تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه، فقيام زيد من قولك: "لو قام زيد لقام عمرو" محكوم بانتفائه فيما مضى، وكونه مستلزما ثبوته لثبوت قيام عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا يتعرض لذلك، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين.

وقال في التسهيل: لو حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه. وفي بعض النسخ: لو حرف يقتضي نفي ما يلزم لثبوته ثبوت غيره، وعباراته الثلاث بمعنى واحد، قال ابن المصنف: ولا شك أن ما قاله -يعني ما قاله أبوه- في تفسير لو أحسن وأدل على معنى لو، غير أن ما قالوه عندي تفسير صحيح واف بشرح معنى لو، وهو الذي قصده سيبويه من قوله: لما كان سيقع لوقوع غيره.

يعني: أنها تقتضي فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع، فكأنه قال: لو تقتضي فعلا امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته، وهو نحو مما قاله غيره، فلنرجع إلى بيان صحته، فنقول: قولهم لم تدل على امتناع الثاني لامتناع الأول يستقيم على وجهين:

الأول: أن يكون المراد أن جواب لو ممتنع لامتناع الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناء منهم على مفهوم الشرط في حكم اللغة لا في حكم العقل.

والثاني: أن يكون المراد أن جواب لو ممتنع لامتناع شرطه، وقد يكون ثابتا لثبوت غيره؛ لأنها إذا كانت تقتضي نفي تاليها أو استلزامه لتاليه فقد دلت على امتناع الثاني لامتناع الأول؛ لأنه متى انتفى شيء انتفى مساويه في اللزوم مع احتمال أن يكون ثابتا لثبوت آخر. انتهى مختصرا. [توضيح المقاصد ١٢٩٨/٣]

فامتنع قيام عمرو لعدم قيام زيد فالماضي في هذا الباب على معناه من المضي بخلافه في باب أدوات الشرط فلذلك تقول: لو قام زيد أول أمس لأكرمته أمس، وقد تدخل على المستقبل معنى وإلى ذلك أشار بقوله: (**وَيَقِل إيلاؤُهَا مُسْتَقْبَلا لَكِنْ قُبِلْ**) وكان حقها أن لا يليها المستقبل لكن ورد فوجب قبوله ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩] وشمل قوله (**مستقبلا**) الماضي في اللفظ كالآية الكريمة، والمضارع في اللفظ نحو: لو يقوم زيد غدا لأكرمته، فـ (**لو**) مبتأ و(**حرف شرط**) خبره، و(**في**) متعلق بـ (**شرط**) و(**إيلاؤها**) فاعل بـ (**يقل**) وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و(**مستقبلا**) مفعول ثان بـ (**إيلاؤها**).

ثم قال:

٧١١-وَهْيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

يعني: أنها تختص بالفعل كما تختص به ان، وفهم من تشبيهه لها بأن أن الفعل يليها ظاهرا ومضمرا كما يلي إن فتقول: لو زيد قام لأكرمته، فيكون زيد فاعلا بفعل مضمر يفسره قام، كما تقول: إن زيدا قام فأكرمته، ومنه قولهم: لو ذا سوار لطمتني. ثم إن لو تخالف إن في جواز وقوع أن المفتوحة المشددة بعدها وعلى ذلك أشار بقوله: (**لَكِنَّ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ**) يعني أن لو تخالف إن في جواز وقوع أن بعدها قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحجرات: ٥] وهو كثير. واختلف في موضع أن بعدها فقيل مبتدأ وقيل فاعل بفعل محذوف.

وفهم من قوله (**لكن**) أنها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف لاستدراكه بلكن، إذ لو كانت عنده فاعلا بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل، فاستدراكه دليل على تخالف ما حكم لها به من الاختصاص بالفعل. و(**لو**) اسم (**لكن**) و(**أن**) مبتدأ وخبره (**قد تقترن**) و(**بها**) متعلق بـ (**تقترن**) والجملة خبر (**لكن**). ثم قال:

٧١٢- وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاهَا صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

يعني: أن (**لو**) يقع بعدها الفعل المضارع فيصرف معناه إلى المضي كقوله (**لَوْ يَفِي كَفَى**) أي لو وفى كفى ومن ذلك قوله: [الكامل]

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلاَمَهَا خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وَسُجُودَا

أي: لو استعملوا وفهم منه أن لو الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضي هي الامتناعية لا لو الشرطية، لأن لو الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضي لأصالته في الاستقبال، بل يؤول معها الماضي بالاستقبال، و(**مضارع**) فاعل بفعل مضمر يفسره (**تلاها**) و(**صرفا**) جواب (**إن**) و(**إن المضي**) متعلق بـ (**صرفا**).